مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: نظام الوقف في ظل سلطنة زنجبار 1832 - 1964م (زنجبار أنموذجاً)
اسم الكاتب: هدى عبدالرحمن الزدجالي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9332
تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 14:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد 21، العدد 1
رمضان 1445هـ / مارس 2024م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

https//:doi.org/10.36394/jhss/21/1/11

نظام الوقف في ظل سلطنة زنجبار
1832 - 1964م (زنجبار أنموذجاً)

هدى عبدالرحمن الزدجالي[1]

تاريخ الاستلام: 30-08-2022 **تاريخ القبول:21-01-2023**

ملخص البحث:

إن تأسس (سلطنة زنجبار) في شرق أفريقية منذ عهد السيد سعيد بن سلطان 1804 - 1856م وحتى سقوطها في عهد السلطان جمشيد بن عبدالله عام 1964م كان نقطة تحولٍ مهمةٍ في تاريخ المنطقة؛ لما تمخض عنه من تغيرات طالت مختلف النواحي والمجالات الدينية، والفكرية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والعلمية، ومنها إدخال أنظمة جديدة في منطقة شرق أفريقية خاصة، مجال إدارة الوقف في ظل سلطنة زنجبار؛ مما أسهم بشكل إيجابي في إحداث تغيرات كبيرة في المجال الاجتماعي والديني والاقتصادي بين مختلف الطوائف الدينية، ومختلف شرائح المجتمع الزنجباري آنذاك بحسبان أن أكثر من 95 % من سكان زنجبار من المسلمين منذ القرن التاسع عشر الميلادي، ومن ذلك المنطلق مثلت ممتلكات الوقف أهمية قصوى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة شرق أفريقية عامة وزنجبار خاصة، لكن دخول سلطنة زنجبار ضمن هيمنة الحماية البريطانية أثر بشكل سلبي في نظام الوقف، وأدى إلى إحداث مشكلات تفاقمت وازدادت بشكل كبير حتى نهاية سلطنة زنجبار في عام 1964م

الكلمات الدالة: الوقف، سلطنة زنجبار، شرق أفريقيا، لجنة الوقف.

(1) باحثة في التاريخ الحديث والمعاصر للخليج العربي (صحار - سلطنة عمان)
hadaalzdjali@gmail.com

المقدمة:

إن تاريخ الوقف في زنجبار مرتبط بشكل مباشر بظهور الإسلام في منطقة شرق أفريقية عامة وزنجبار خاصة، وارتبط نظام الوقف في بدايته باحتياجات المجتمع، وإدارة المساجد، وتعلم العلوم والدراسات الإسلامية، فانعكس ذلك على مقاصد الوقف؛ فكان الوقف مؤسسة مهمة ساهمت بتخصيص الممتلكات لدعم الأعمال الخيرية للمجتمع

عُرِف الوقف في زنجبار كونه مؤسسة إسلامية اجتماعية اقتصادية مهمة أدت دورًا كبيرًا في الماضي، كما قدمت خدمات عامة بارزة؛ حين سمحت بتخصيص الممتلكات لدعم الأعمال والجوانب الخيرية في المجتمع، مثل صيانة المساجد، ودفع رواتب موظفيها، وتوفير ساحات للمقابر، والغذاء (إطعام الفقراء)، والتعليم، والتدريب، والرعاية الصحية، والاهتمام بمرافق البنية التحتية الأساسية، والمأوى، وتوفير الوظائف بشكل عام، وبشكل استثماري تمثل في المحلات التجارية، والمنازل المؤجرة، والمباني الصناعية، والثقافية حيث يستخدم رأس المال لتوليد مجتمعات مستدامة اجتماعيا، واقتصاديا، وثقافيا، ذات مشاريع وبرامج تنموية للمسلمين وغيرهم من المحتاجين في المجتمع.

سيلقي هذا البحث الضوء على موضوع نظام الوقف في ظل حكم سلطنة زنجبار (زنجبار أنموذجاً) منذ تأسسه عام 1832م حتى سقوط سلطنة زنجبار عام 1964م؛ وسيتناول البحث موضوعات عدة منها تسليط الضوء على المنظور التاريخي لإدارة الوقف في زنجبار وتطوره في عهد سلطنة زنجبار، وتتبع أهم التغييرات المختلفة التي حدثت في إدارته خاصة بعدما دخلت السلطنة ضمن الهيمنة البريطانية أو ما عرف باسم (الحماية والوصاية البريطانية على زنجبار) عام1890م، وتبعات ذلك على المجتمع الزنجباري، وما آل إليه حال الوقف وإدارته والأملاك والصكوك الوقفية

ويتطرق البحث لدور مختلف فئات وشرائح المجتمع الزنجباري وطوائفهم الدينية في المشاركة في نظام الوقف، علاوة على ذلك ستكشف الدراسة عن إسهامات الأملاك الوقفية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، والتطرق لأبرز سمات الوقف في زنجبار المثيرة للاهتمام في تلك الفترة والمتمثلة في وجود روابط للوقف بين زنجبار، والدول والمدن الإسلامية الأخرى، خاصة في عُمان ومكة والمدينة المنورة وغيرها، والوقوف على أبرز التحديات والمشكلات التي مثلت عائق لوتيرة التقدم في نظام الوقف

1. مشكلة الدراسة، وأسئلتها، وأهميتها، وقيمتها:

وإن موضوع نظام الوقف في ظل سلطنة زنجبار يعد من المواضيع المهمة التي تحتاج إلى المزيد من الدراسات المتعمقة من قبل الباحثين؛ لأهميته من الناحيتين الدينية والتاريخية؛ لارتباطه بشكل وثيق بعلاقات العرب العمانيين بمنطقة شرق أفريقيا؛ مما يلقى ظلاله على أهمية معرفة التأثيرات العربية الإسلامية في هذا الموضوع من جهة، والتأثيرات الغربية من جهة أخرى بعد أن وقعت المنطقة تحت وطأة الاستعمار الغربي فترة طويلة من الزمن، مع الحاجة الماسة للبحث وتحليل الكثير من الوثائق التاريخية المتمثلة في صكوك الوقف وممتلكاته في المنطقة آنذاك

والموضوع يطرح تساؤلات بحثية عدة منها: متى تأسس نظام الوقف في سلطنة زنجبار؟ وما ماهية نظام الوقف في سلطنة زنجبار؟ وما الجهة المشرفة على نظام الوقف في سلطنة زنجبار؟ وما التطور التاريخي لنظام الوقف في ظل سلطنة زنجبار؟ وهل حدث تغيير في نظام الوقف في سلطنة زنجبار بعد الحماية البريطانية؟ وما المعوقات والمشكلات التي واجهت نظام الوقف في سلطنة زنجبار؟ وأين نجد اليوم صكوك الوقف ووثائقه بعد سقوط سلطنة زنجبار عام 1964م؟

2. الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها الدراسة:

وجد عدد من الدراسات تناولت الموضوع من جوانب علمية مخصوصة، ومن أهم الدراسات السابقة :

- دراسة بعنوان (دور المرأة الوقفي في المجتمع الزنجباري)، للدكتور محمد مسعود؛ نشرها في حولية كلية الآداب في جامعة بني سويف، واعتمد فيها على تحليل ما يقارب من(60 وثيقة وقفية) في زنجبار إبان الحكم العماني مصدرها وزارة الأوقاف في سلطنة عمان، وهيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية في سلطنة عمان كتب أغلبها باللغة العربية وبعضها باللغة السواحلية، وقد أكدت تلك الوثائق الوقفية على دور المرأة في معالجة القصور في المجتمع الزنجباري من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعليمة والإنسانية.

- كتاب بعنوان (العلاقات التاريخية بين سلطنة عمان وشرق أفريقيا في العهد البوسعيدي نظام الوقف والوصايا بزنجبار أنموذجاً)، تحقيق : العروسي الميزوري وفرحات الدريسي وفرحات الجعبيري ونبيل خلدون، وهو من إصدار هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية في سلطنة عمان، وجاء الكتاب في جزأين: تناول

الجزء الأول منه العلاقات التاريخية بين سلطنة عمان وشرق أفريقية في العهد البوسعيدي الفترة 1882 - 1938م نظام الوقف والوصايا بزنجبار أنموذجا، وتطرق الجزء الثاني من الكتاب إلى الفترة الممتدة من 1939 – 1956 م في العلاقات التاريخية، وحوى الكتاب مجموعة كبيرة من وثائق الوقف والوصايا.

- دراسة بعنوان (العربية الوسيطة في زنجبار، دراسة في لغة وثائق الوقف والوصايا (1882م – 1938م)، للدكتور إيهاب محمد أبو ستة، تركزت حول دراسة العربية دراسة فيلولوجية؛ نتيجة لتلك الهجرات العمانية إلى الساحل الشرقي لأفريقيا؛ حينها دخلت اللغة العربية كلغةً جديدة بالنسبة للسكان الأصليين؛ لتتمازج هاتان اللغتان فيحدث التأثير والتأثر، وتظهر لغة (عربية وسيطة) ذات ظواهر تصريفية وتركيبية متأثِّرة بالتداخل بين هاتين اللغتين؛ مما أثر بوضوح في اللغة العربية بقوانينها الصرفية والنحوية، وقد اعتمدت الدراسة على عدد من المخطوطات والوصايا الخاصة بالوقف في جزيرة زنجبار تتعلق بالفترة الزمنية (1882م – 1938م)، وعددها مائتان وأربعٌ وثمانون وثيقة محفوظة اليوم في هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية في سلطنة عمان.

واعتمدت الدراسة على جملة من المصادر الأولية للموضوع منها صكوك، ووثائق الوقف ونماذج الوصايا، سواء تلك المتوافرة لدى هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، ووزارة الأوقاف في سلطنة عمان، أو المحفوظة ضمن وثائق الأرشيف الزنجباري، وكذلك الجرائد الزنجبارية التي صدرت في عهد سلطنة زنجبار وتحمل أخبار الوقف، وتطوره، ومشكلاته

3. المنهجية المتبعة في الدراسة:

استعانت في الدراسة بالمنهجين: التاريخي في استقصاء المعلومات المرتبطة بتتبع تطور نظام الوقف في ظل سلطنة زنجبار، والوصفي لدراسة مختلف المصطلحات، والمفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة ووصفها والتعريف بها ومناقشتها والربط بينها، ووصف العلاقة بين التاريخ والناحية الدينية والاجتماعية وعلاقتها بالنظام الاقتصادي من خلال دراسة الروايات التاريخية المعتمدة على المخطوطات والوثائق والمحفوظة في عمان وزنجبار، وفي مراكز البحث والأرشيفات المرتبطة بموضوع الدراسة للوصول إلى استنتاجات ونتائج، تؤكد في عمومها على الرابط التاريخي بين منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية

التعريف بالأوقاف، وأقسامها:

يعرف الوقف لغة: بأنه الحبس أو المنع، والجمع أوقاف، واصطلاحا: "تحبيس الأصل وتسييل المنفعة "، كما أنه يعني: " حبس الشيء على ملك الواقف ، ونذر بتصدق المنفعة"، والفرق بين الحبس والوقف أن الحبس يكون في الأشخاص والوقف في الأعيان ، ويكون الشيء محبوسا فلا يباع ولا يوهب ولا يرهن. (مسعود، 2020، ص19)

أما عند الإباضية يعرف الوقف كما ورد في معجم مصطلحات الإباضية: "بأنه حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع تصرف الواقف وغيره على رقبته، لصرف منافعه في جهة خير تقربًا إلى الله تعالى، وهو صدقة جارية".(وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 2011، ص1087) ، وعند الشافعية يعرف بأنه: "حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح (هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية،2014، ج1، ص35)

وقد قسم الفقهاء الوقف عموماً إلى نوعين: وقف خيري يكون على جهة خير معروفة، وسمي بذلك لاقتصار نفعه على الجانب والأهداف الخيرية العامة، ووقف ذري أو أهلي، وهو الذي يحدد استحقاق الريع للذرية أو النسل أو الأقارب أو الأولاد أو بعضهم، وينقسم الوقف بحسبان محله إلى وقف عقار أو منقول.(مسعود، 2020، ص19)

وبالنسبة إلى تقسيم الأوقاف في زنجبار فهي تقسم إلى ثلاثة أقسام تتمثل في:

أولًا - الأوقاف الخيرية، وفروعها (المساجد، والمدارس القرآنية، والدينية المتعلقة بالمساجد خاصة، وبعض الأمور الخيرية مثل إطعام الفقراء، وهي قليلة جدا. (جريدة الفلق، العدد 564، السنة 11، 1939، ص1)

ثانيًا - الأوقاف الشخصية، وتعرف كذلك بالأوقاف الذرية أو الأهلية وفروعها، وهي الأوقاف الموقوفة لصرف غلتها على شخصية الإنسان وذريته، وذريته من بعد حسب نص التوقيف، وللفقراء المعنيين عند انقراض الذرية للموقف في حياته، والغرض من ذلك التوقيف ظاهرًا، فالإدارة تبقى عادة في يد الموقف، وهو أعرف بماله؛ بهدف إبعاد شبح الفقر والعوز عن الذرية، والأجر والثواب، وجلب المنفعة المباشرة، ودفع الفاقة عن المستحقين بقدر الطاقة، والعادة المتبعة في زنجبار أن تفرق الدراهم المحصلة سنوياً على الفقراء كيفما تكون للواحد شلنا أو خمسة، ويوجد من يجعل لهم ذلك شهريًا، وقد أثار ذلك التذمر بين طبقات الفقراء؛ إذ يرون في ذلك هضمًا لحقوقهم الشرعية، وتدير الوقف عن فقراء المسلمين الهيئة الرسمية للعرب في زنجبار، وعند عدم وجودها فتدير ذلك هيئة يعينها ملك البلاد أو الحكومة بشرط أن تكون حرة في تصرفاتها الشرعية، وجميع أعضائها من المسلمين ومن الوطنيين. (جريدة الفلق، العدد 564، السنة 11، 1939، ص1)

ثالثًا - الأوقاف المجهولة: وفيها يكون نص الوصايا في زنجبار عادة كما يلي:" وقد أوقف شانبته الكائنة بموضع مويرا وقفا مؤبدا لا يباع ولا يوهب على أولاده وبناته يقتسمون غلتها بعد تعميرها، ومن بعدهم لأولاد اولاده الذكور، ومن بعدهم للذكور دون الإناث جيلا بعد جيل وعند انقراضهم فيعود الوقف لذرية (جده، وعمه، وخاله) ومن بعدهم لفقراء بني(هنا يذكر قبيلته) ومن بعدهم لفقراء المسلمين من الإباضية أو السنة"، مع ملاحظة وجود اختلافات لغوية حسب إنشاء الكاتب، وحسب مذهب الموصي، وكان من أعظم الأخطاء في كتابة الأوقاف بزنجبار عدم وجود فكرة الاستثمار.(جريدة الفلق، العدد 564، السنة 11، 1939، ص1)؛(جريدة الفلق، العدد 563، السنة21،1939، ص ص1 - 2)؛ (جريدة الفلق، العدد 564، السنة 28 ،1939م، ص1)

ويمكن استنباط عدد من الحقائق المرتبطة بالأوقاف الخيرية والأهلية، وارتباطها بالمجتمع الزنجباري:

- مسألة توزيع المساجد، وطبيعتها، ونوعية الوقف أكان خيريًا أم أهليًا؛ تعطينا صورة واضحة عن تقاليد عمارة المساجد في زنجبار؛ فهي تعكس الثراء الاقتصادي للسكان عرباً كانوا أو سواحليين، والتقليد العُماني الإباضي المرتكز على الثروة المبنية على الناتج الزراعي خاصة بعد إدخال محصول القرنفل، وازدهاره في القرن التاسع عشر الميلادي منذ عهد السيد سعيد بن سلطان ليمثل عصب الحياة الاقتصادية آنذاك.

- دور الأوقاف في الاهتمام بالتعليم الإسلامي، وإنشاء دور ومساكن أوقفت لسكن الطلاب، والمعلمين، والزوار من طلاب المسلمين، فقد وجدت خمس وقفيات أوصى أصحابها بأن يذهب جزء من ريعها للتعليم الديني، ومدارس لتحفيظ القرآن الكريم، ودفع رواتب المعلمين، وإعانات الطلاب الفقراء، وشراء الكتب والدفاتر وتوزيعها على فقراء الطلاب المسلمين.

- تظهر سجلات الأوقاف روح التكافل، والرحمة السائدة بين المسلمين في زنجبار؛ ويظهر ذلك جليًا في تخصيص أهل البر والإحسان ريع ممتلكاتهم ليوزع على فقراء المسلمين في زنجبار، وأماكن أخرى مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة. (صغيرون،2012، ص ص12 - 13)؛ (الريامي، 2010، ص 77)

- مساهمة المرأة في أعمال البر والإحسان، فالمرأة في زنجبار بلغت درجةً علميةً، وسياسيةً، واقتصاديةً، وثقافيةً، رفيعةً، وأسهمت بنصيبٍ وافرٍ في كثيرٍ من الأعمال الخيرية بزنجبار، ظهر ذلك جلياً من خلال الوصايا والأوقاف، بدافع العمل الصالح، وأعمال البر، والإحسان للأقارب، والفقراء والمساكين، ورغبة

منهن في الذكر الحسن، وتخليد المآثر، وقد بلغ عدد الوثائق التي تناولت هذا الموضوع المتعلق باهتمام المرأة العمانية في زنجبار بالأوقاف أربع وأربعين وثيقة محفوظة في أرشيف هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية بمسقط، مع ملاحظة أن تلك الأوقاف خصصت لفقراء المسلمين، وحفظة القرآن الكريم، وللمساجد، والجوامع، والمدارس في زنجبار، ومكة، والمدينة المنورة على اختلاف مللهم سواء أكانوا من شافعية، أم إباضية، من أمثلة تلك النسوة المحسنات ممن ورد ذكرهن في الوثائق والوصايا على سبيل المثال لا الحصر: زوينة بنت محمد بن عامر المحرمية، وموزة بنت سعيد المرهوبية، وسمتوفو سريحة محمد المغيرية، وشمسة بنت حمد السمرية، وحليمة بنت صديق الحاتمية، وزوينة بنت حميد الحارثية، وسليمة بنت علي الجابرية، وشيخة بنت سيف الريامية، وزوينة بنت حميد المزروعية، وسيادة بنت علي الشيرازية.(هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية،2014، ص 30 - 33)؛ (وثيقة رقم 1952 ،A.2.2.9.1،ص1 - 2)

وبذلك فقد احتلت المرأة في وثائق الوقف والوصايا مكانة راقية جدا، مما يدل على الاستقلال المالي، وتملك الأموال والعبيد، والمعاملة الكريمة التي حظيت في ظل المجتمع الزنجباري الذي حفظ كيانها وترك لها حرية التصرف في مالها حية وميتة، ووصفت المرأة في هذه الوثائق بأنها سيدة وزوجة وأم ولد، كما تظهر أَمة أو سريحة في سبيلها للتحرر وتملك المال والأرض والمزارع.(أبو ستة، 2014، ص18)

ومن أمثلة وصايا النساء في زنجبار الوصية الأهلية لمهيرة بنت جمعة المغيرية التي أوصت فيها بالساعة السوداء للسيد عبدالله بن خليفة، وبأثاث البيت الذي تسكنه من سرر، وفرش، وكراسي، ومناديس...، وغيرها من الأمتعة لأولاد السيد حافظ بن محمد البوسعيدي.(السيفي،2013، ص83)

وقد أكدت دراسة حملت عنوان: "دور المرأة الوقفي في المجتمع الزنجباري" على ذلك الدور الريادي للمرأة في المجتمع الزنجباري، اعتمد خلالها الباحث في هذه الدراسة على تحليل ستون وثيقة وقفيه في زنجبار إبان الحكم العماني مصدرها كلا من: وزارة الأوقاف في سلطنة عمان، وهيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية في سلطنة عمان كتبت أغلبها باللغة العربية، وبعضها باللغة السواحيلية، أشارت فيها تلك الوثائق الوقفية لدور المرأة في معالجة القصور في المجتمع الزنجباري من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعليمة والإنساني (مسعود،2020م، ص83)، وقد تبين من خلال تحليل تلك الوثائق عدد من الأمور منها:

- أن النساء الواقفات هن إما عربيات أصيلات أو سواحليات أو من أصول فارسية.

- كانت أوقاف النساء "شوانب"؛ أي مزارع كاملة أو جزء من شانبة أو أكثر من شانبة بما تحويه من أشجار وآبار أو مساكن ومساجد وغير ذلك. (وثيقة رقم 1941، A.2.2.9.1، ص1 - 2)؛ (وثيقة رقم 1943، A.2.2.9.1، ص1 - 2)؛ (وثيقة رقم 1943، A.2.2.9.1، ص1)

- تعدد أماكن تلك الأوقاف على طول زنجبار وعرضها.

- تنوعت تلك الأوقاف بين الذري والأهلي والخيري، وأكثرها ما كان ذريا أو أهليا انتهي به أن يكون خيريا.

- من الواقفات من أوقفن على أولاد الأخ أو الأخت أو الخال أو الخالة او أولاد السيد السابق أو أولاد الأزواج.

- منهن من خصصن الوقف على مذهب بعينه أو قبيلة بعينها.

- أوقفت بعض الموقفات ريع مزارعهن لشراء بيوت في مكة والمدينة ليسكنها من شاء من فقراء المسلمين .

- منهن من أوقفن أوقاف للتعليم ومثالها : الوقف على مدرسة في شبام بحضرموت ونفقات المعلمين، وطلبة العلم .

- وجدت أوقاف للمساجد والجوامع لتعميرها، واستمرار دورها الديني والتعليمي، وغرس فسائل النخيل والنارجيل، وشراء فرش للمسجد كل عام. (وثيقة رقم 1943،A.2.2.9.1، ص1 - 2)

- وجدت أوقاف للنساء خاصة بالاحتفال بالمولد النبوي، فمنهن من حددن قراءة كتاب بعينه كما هو الحال في كتاب "البرزنجي" عند الأباضية، ومنهن من حددن يوم 26و 27من رجب من كل عام لقراءة هذا الكتاب.

- حرص النساء على قراءة القرآن على قبور ذويهن، وإطعام الطعام، وختمة القرآن في شهر رمضان وذي الحجة، وشراء التمر لإفطار الصائمين في شهر رمضان. (وثيقة رقم 1943، A.2.2.9.1، ص1 - 2)

- أوقفت النساء أماكن للدفن أو أوقفن أوقاف لتجهيز الموتى، وكل ما يحتاجونه، وقراءة القرآن في ختمة العزاء، وإطعام من يحضر العزاء أو الدفن. (مسعود،2020م، ص ص25 - 27)

- وجدت وصايا وقفية لمختلف المذاهب في زنجبار، وتشابهت تلك الوثائق سواء الإباضية أم الشافعية في مضمونها مع اختلاف طفيف. (مسعود،2020م، ص35)

تاريخ نظام الوقف في زنجبار:

مرت إدارة مؤسسة الوقف في زنجبار بعدة مراحل تاريخية يمكن تقسيمها كالتالي:

- **إدارة مؤسسة الوقف في زنجبار في عهد سلاطين زنجبار (1832 - 1890):**

إن تاريخ الوقف في زنجبار يعود لفترة تاريخية مبكرة ارتبطت بظهور الإسلام في المنطقة، وقيام المسلمين ببناء المساجد والزوايا؛ ولذا فقد اشتروا عددا من الأراضي أعلنت كوقف لهذه المساجد، وأدل مثال لذلك مسجد كيزيمكازي (Kizimkazi) الواقع في جنوب زنجبار، وشُيّد في القرن الثاني عشر الميلادي، ويذكر بأن الشيخ ناصر بن خليفة من أوائل من خصص وقفا للأراضي في عام 1830م، وموقعه اليوم في بلدة تشاك تشاك في جزيرة بيمبا، كما تظهر سجلات لجنة الوقف في زنجبار أنه قد خُصص عدد كبير من المنازل والمزارع في المناطق الريفية لصالح "الفقراء في مكة والمدينة" منذ تلك الفترة المبكرة.(Ziddy, 2015,p30 - 31)

ويمكننا القول إنّ مؤسسة الوقف في زنجبار تأسست منذ إنشاء سلطنة زنجبار في عام 1832م، فمنذ أن انتقل السيد سعيد بن سلطان إلى زنجبار 1832م، وكانت (الخزينة العامة) في البداية هي الجهة التي تشرف على أملاك الوقف قبل التأسيس الرسمي لمؤسسات الوقف. (Hashim, 2010, p57)

خلالها كانت إدارة الأوقاف تحت سلطة من عينتهم إدارة الوقف كأوصياء، وكانت تلك هي السمة البارزة لإدارة الوقف خلال الإدارة المباشرة لسلاطين زنجبار في الفترة الممتدة من 1832 - 1890م. (Ziddy , 2015,p30 - 31)

السلطان سعيد بن سلطان البوسعيدي جعل الإشراف على أملاك الوقف حينها من اختصاص وزير عرف بـ"وزير الوقف" إشارة إلى أكبر شيوخ زنجبار الذي حظي بثقة السلطان، وكان الهدف العام للاهتمام بالوقف هو حماية ثروات وأصول المجتمع المسلم، وتعزيز المؤسسات الدينية والثقافية والاجتماعية والتعليمية في زنجبار، والتخفيف من حدة الفقر بين المسلمين. (THE WAQF AND TRUST COMMISSION in ZANZIBAR, 2007, http://www.wakf.go.tz/waqfpractice.php)

وسنّ سلطان زنجبار أول تشريع وقفي على طول الساحل الشرقي لأفريقية في عام 1900م، وفي زنجبار تم إنشاء أول مؤسسة رسمية للوقف في عام 1904م تحت اسم "لجنة الوقف "؛ بهدف إدارة الميراث، وجميع ممتلكات الوقف المتبرع بها من قبل المسلمين (Hashim, 2010, p57)، وتعدّ لجنة الوقف هي الجهة المشرفة على إدارة ما أوقف من أملاك المساجد لصيانتها، وإدارتها من تعيين للإمام، والمؤذن، ومنحهم مرتباتهم التي تصرف لهم من ريع تلك الأوقاف. (محمد، 1998، ص ص72 - 73)

وكان سبب زيادة الاهتمام بالمساجد في زنجبار ناجماً عن كثرتها فقد بلغ عددها في زنجبار، وبمبا ما يقارب (357) مسجدًا، وقد احتوت سجلات الوقف على الكثير من تلك المعلومات الخاصة بممتلكات الأوقاف منذ 1910م خاصة المساجد، تلك المعلومات التي صارت لاحقاً جزءا من محتويات الأرشيف الزنجباري الذي تكون من محاضر لاجتماعات لجنة الأوقاف كاملة منذ عام 1939 - 1959م، وهي تحوي معلومات قيمة عن عمل اللجنة، وانجازاتها، واخفاقاتها، ودفاتر إيجار الأوقاف العقارية التي تشمل أسماء المؤجرين للممتلكات الوقفية المختلفة، ذلك ما ذكره الدكتور إبراهيم الزين صغيرون نقلا عن ما أورده البروفسور عبده شريف في دراسته عن أهمية التاريخ الاجتماعي، والديني في زنجبار في نقله عن الأستاذ سالم خميس في دار الوثائق، والمتاحف في زنجبار من حيث وجود عدد من الملفات الخاصة بالأوقاف، والجدير بالذكر كذلك وجود وثائق مماثلة لدى هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية في سلطنة عمان.(صغيرون، 2012، ص ص11 - 12)

أما بالنسبة للإطار والوضع القانوني للوقف فكان لزاما أن يوثق وقف المال أو التوصية به أن يوثق بشكل قانوني حماية للموقوف أو الموصى به وحفاظًا له، وحفاظًا لحقوق الموصى لهم، وهو ما اقتضى وجود كتاب عدليين، والاستشهاد على الوثائق، وتوقيع الكتبة، وذكر أسمائهم كاملة، والتوثيق بالتاريخ مفصلا ، واستعمال ألفاظ شرعية وقانونية؛ كالإقرار والوقف والتبرع والحبس والتسبيل...إلخ. وقد كان من التقنين والضبط وجوب ذكر الحدود الكائنة لكل عين، وذكر المجاورين لها واتجاهات الجوار، وذكر القدر الموصى به أو الموقوف من العين...إلخ؛ مما عكس صورة حضارية للمجتمع الزنجباري في العهد البوسعيدي تأسس على طابع قانوني ونظام اجتماعي دقيق للغاية، يحفظ الملكيات ويصون الحقوق.(أبو ستة، 2014، ص23)

وعند تحليل الإطار اللغوي لوثائق الأوقاف نجد أنه عكس ألفاظ الحياة العامة المدونة في الوصايا والوقف، منها ألفاظ حضارية مرتبطة بالحرف والصناعات، والأموال، والمزرعة والمزروعات، والمعاملات الاقتصادية، والوظائف المختلفة آنذاك ومن تلك الألفاظ: الخايط (خايط الجوخ)، والناظر (ناظر الوقف)، والأمين، والوصي ، والوكيل، والسركار، والسلطان أو الحاكم، والفقيه (القائم بوظيفة التدريس)، والمدرس(الفقيه القائم بوظيفة التدريس)، والقاضي، والعقيد (عقيد العسكر)، والعسكر، والمغسِّل، والحافر او الحفار (من يحفر القبر)، وتطرقت وثائق الوقف أسماء العملات المتداولة تلك الفترة منها: القرش الفضة صرف زنجبار، والقرش الفضة صرف عمان، وتظهر له قيمة كبيرة، والقرش الفضة صرف زنجبار، والروبية أو الربية الفضة، وقيمتها أقل من القرش بكثير، والدرهم. (أبو ستة، 2014، ص12 - 13)

والملاحظ كذلك في تلك الوثائق الوقفية تنوع المعاملات الاقتصادية بين تجارية وزراعية في المجتمع الزنجباري؛ نظرًا لكونه مجتمعًا زراعيًا بالدرجة الأولى، تجاريا بالدرجة الثانية، فظهرت ألفاظ متنوعة مثل: الكراء والمحاصيل والأسهم، والقعد أي الرهن، والاستغلال وهي صور عكست المجتمع الزراعي، وكذا ظهرت ألفاظ كالبيع والشراء والاتّجار والأيلولة والقَعْد؛ أي الأجرة أو الرهن كانعكاس للجانب التجاري في المجتمع، واشتملت على ألفاظ متعلقة بالمعاملات مثل: الهبة، الميراث، والقعد، والدَّيْن، والإحالة، والإزالة، والانتفاع، والرهن، والتصرف، والأمانة، والاستئجار، والاستغلال، السكنى، والضمان، والائتجار، والأيلولة، والكراء، والمبرة، والسهم أو الأسهم.(أبو ستة، 2014، ص14 - 15)

وقدر دخل الأوقاف التي يديرها المفوضون في جزيرتي زنجبار وبمبا في عام 1957م حوالي (45000 جنيه إسترليني) ؛ بينما بلغ عام 1956م حوالي (29000 جنيه إسترليني) ؛ وفي عام 1955م وصل دخل الأوقاف إلى (36000 جنيه إسترليني)، وهي أرقام بسيطة مقارنة بدخل محصول القرنفل بالمحمية الذي عد المصدر الرئيسي للدخل، وبلغ عام 1950م 2 مليون جنيه إسترليني ليرتفع لاحقا إلى 6 ملايين جنيه إسترليني سنويًا، مما يوضح لنا أن دخل الوقف لا يمثل سوى مصدرًا ثانوياً في الحياة الاقتصادية. (Lienhardt,1996,p97)

والجدير بالذكر أن الوثائق الوقفية تميزت بذكر تعدد الجنسيات والأعراق والديانات في المجتمع الزنجباري بالعهد البوسعيدي الذي تميز بالتسامح الديني والعرقي والمذهبي؛ ذلك اتضح من خلال الوصايا، فقد ورد - كثيراً - أناساً أوصوا لأناس من مذهب آخر أبين الإباضية والشافعية، أو أتباع دين كالنصارى ، أومن أعراق أخرى كالبلوشي، والإنجليزي، والهندي، والشيرازي، والسواحيلي، والصومالي، وغيرها.(أبو ستة، 2014، ص19 - 20)

ومما سلف نستطيع القول إن الأوقاف في المجتمع الزنجباري غدت وسيلة فعالة لإثراء حياة الناس في زنجبار وشرق أفريقيا، وتوفير الأمان الاجتماعي، ودعم البنى التحتية الاجتماعية خاصة للفقراء في هذه المناطق، وكانت توجهات الوقف في زنجبار تركز على احتياجات المجتمع، وبناء وإدارة المساجد ، وتعليم الشريعة الإسلامية في المساجد، والمدارس، والأحياء السكنية؛ وذلك دلالة على كون الوقف في زنجبار مؤسسة إسلامية داعمة لرفاهية الإنسان، والمجتمع بمختلف طوائفه الدينية، ودعم الأعمال الخيرية في المجتمع الزنجباري.(Salim, Mohammad, 2017,p15)

- **إدارة مؤسسة الوقف في زنجبار من قبل الإدارة البريطانية (1890 - 1963م):**

بعد وفاة السلطان حمود بن محمد (1896 - 1902م) واعتلاء السلطان علي بن حمود (1902 - 1911م) عرش زنجبار، كانت تلك الفرصة سانحة للمقيم البريطاني في زنجبار السيد (روجرز) ليكون رئيسًا للوزراء، ونائبا عن السلطان البالغ من العمر 14 عاما إلى

أن يبلغ سن 18عامًا في يونيو 1905م، خلال تلك السنوات الثلاث كان السيد (روجرز) يمثل السلطة الكاملة للحكم في سلطنة زنجبار تمكن خلالها من إجراء تغييرات مهمة، منها تعيين مدراء من قبله في مختلف الدوائر الحكومية منها هيئة الوقف التي تأسست في عام 1905م، وعهد بها للإدارة البريطانية التي وضعت سياسات من شأنها ضمان السيطرة على جميع ممتلكات الوقف التي يتبرع بها المسلمون. (THE WAQF AND TRUST COMMISSION in ZANZIBAR, 2007, http://www.wakf.go.tz/waqfpractice.php)

وبعد أن أعلنت الحماية البريطانية على زنجبار اضطرت السلطات الحاكمة إلى إعلان قيام "لجنة الأوقاف" بمقتضى مرسوم سلطاني صدر عام 1905م للإشراف على المساجد، ورعايتها، وصيانتها، والإشراف عليها، وعلى التعليم الإسلامي خاصة مدارس تعليم القرآن الكريم، وانتقل الإشراف على الأوقاف الإسلامية في مدينة زنجبار وملحقاتها إلى حاكم الجزيرة الإنجليزي يشرف على شؤونها وإدارتها آنذاك، كما جُمِّعَتْ عقود الأوقاف، والنسخ الأصلية للوقف لدى الإدارة الإنجليزية التي عينت سكرتيرًا عامًا لها، وشكلت لجانٍ صغيرة للقيام بإدارة أمورها محليًا، وغالبًا ما تشكلت اللجنة من العرب ممن كانوا يمثلون صفوة العلماء المشهورين، والقضاة الشرعيين في زنجبار، ومنهم الشيخ علي بن محمد بن علي المنذري، والشيخ أحمد بن سميط من قضاة زنجبار ليأخذ بمشورتهم.(صغيرون،2012، ص ص11 - 12)؛ (الحداد،2007م، ص289)

نشرت الجريدة الرسمية الزنجبارية في 22 يناير1932م قراراً أصدرته الإدارة السنية في زنجبار يقضي بتعيين أعضاء لجنة الوقف المفوضة، حيث ضمت هذه اللجنة كلا من: المستر كيرسوب، والمستر بندى، والمستر جون بازيل، والمستر باركلاى كمنج ليكونوا أعضاء رسميين للجنة الوقف، وأن يكون القاضي الشيخ طاهر بن أبي بكر الأموي، والشيخ محمد بن علي بن خميس البرواني ممثلين عن أهل السنة، بينما يكون الشيخ علي بن عمير المرهوبي ممثلًا عن المذهب الإباضي. (السيفي،2013م، ص112)

ومنذ ذلك الوقت وحتى عام 1963م وضعت الإدارة البريطانية قوانين تضمن سيطرتهم الكاملة على هيئة الوقف، وقد منح قانون الأوقاف المقيم البريطاني في زنجبار مهمة ترشيح مفوضي الأوقاف للسلطان، ومن بين السمات المثيرة للاهتمام في هذه الفترة وجود روابط ربطت بين الوقف في زنجبار وبين الدول والمدن الإسلامية الأخرى، وخاصة عمان ومكة والمدينة المنورة وتركيا، كما واجه مفوضو الأوقاف الإسلامية تهديدات بريطانية بوقف العلاوات التي تدفعها لهم الحكومة وعدم السماح لهم بالعمل كمفوضين في بعض الأحيان؛ ونتيجة لذلك التهديد فقد استقال اثنان من مفوضي الأوقاف احتجاجًا، وأبدوا آرائهم واعتراضهم للحكومة. (THE WAQF AND TRUST COMMISSION in ZANZIBAR, 2007, http://www.wakf.go.tz/waqfpractice.php)

تلك الهيمنة البريطانية على نظام الوقف أدت لتغيرات جذرية في نظام الوقف مما انعكس سلباً على الناحية الاجتماعية، فقد تم تفكيك نظام الوقف السابق الذي كان يتعارض مع النظرة البريطانية، وابطلت بذلك الكثير من وثائق الوقف، الأمر الذي دفع طبقة الفلاحين للجوء إلى العمل كأجراء؛ لأنهم كانوا مطالبين بدفع الإيجار أو خسارة منازلهم، وبهذه الطريقة تم الانتقال من نظام قائم على العلاقات اجتماعية بين ملاك الأراضي وبين الفلاحين إلى نظام رأسمالي قائم على العمل بالأجر.(Spafford, 2022, p 9)

- **إدارة مؤسسة الوقف في زنجبار حتى انقلاب 1964م:**

بعد أن حصلت زنجبار على استقلالها في 10 ديسمبر 1963م، ومرورا بانقلاب 12 يناير 1964م واتحاد زنجبار مع تنجانيقا وتشكل جمهورية تنزانيا المتحدة، سيطر المجلس الثوري على جميع ممتلكات الوقف، وأصدرت الحكومة الجديدة العديد من المراسيم المتعلقة بالوقف في زنجبار؛ ولذا فقد شهدت الفترة الأولى سوء إدارة، وانهيار لعدد من أصول وسجلات الوقف؛ مما أدى للطعن في صحة المرسوم القاضي بتأميم العديد من مزارع الأوقاف الخصبة، وتوزيعها على ثلاثة أفدنة على السكان، وأجبر العديد من السكان على قبول وصاية هيئة الوقف التي ركزت دخل ممتلكات الوقف. . (THE WAQF AND TRUST COMMISSION in ZANZIBAR (Online), 2007, http://www.wakf.go.tz/waqfpractice.php)

قانون الوقف في زنجبار:

مر قانون الوقف في زنجبار الفترة 1905 - 1964م بعدة مراحل وتغيرات تمثلت فيما يلي:

- صدر قانون الوقف من خلال صدور مرسوم الوقف رقم (2) لسنة 1905م.
- صدر قانون الوقف من خلال صدور مرسوم الوقف مرسوم الجديد رقم (2) لسنة 1907م، وقد عرف باسم "مرسوم أملاك الوقف" لعام 1907م، وتمت صياغة المرسوم بشكل منح السلطات الاستعمارية البريطانية أقصى قدر من السيطرة على ممتلكات الوقف وعائداته.(Ziddy, 2015,p 32)
- صدر قانون الوقف (المعدل) من خلال صدور مرسوم الوقف رقم 15 لسنة 1909م.
- صدر قانون الوقف العقاري بالمرسوم رقم (16) لعام 1916م؛ الذي غير هيكل لجنة الوقف حيث تم فيه دمج فرعين، وارتفع عدد الإداريين المفوضين إلى ثمانية بما في ذلك أمين الصندوق، والمفوض الإقليمي، والمدير العام، ومساعد المدير العام ، وأربعة من العلماء أو المشايخ المسلمين أو العلماء الذين عينهم

السـلطان (قوانيـن زنجبـار 1934).

- قانون الوقف بالمرسوم رقم (5) لسنة 1946م.
- صدر قانون الوقف (المعدل) بمرسوم الوقف رقم (6) لسنة 1951م.
- صـدر قانـون الوقـف بمرسـوم أمـلاك الوقـف رقـم (103) لسـنة 1959م.(THE WAQF AND TRUST COMMISSION in ZANZIBAR, 2007, http://www.wakf.go.tz/waqfpractice.php), (Salim et al, Mohammad, (2017,p20

مصارف الأوقاف في زنجبار:

ارتبطت الأوقاف في زنجبار بشخصيات عُمانية عرفت في مجال أعمال البر والإحسان في المجتمع الزنجباري أبرزهم السيد حمود بن أحمد بن سيف البوسعيدي (ت1881م) الذي عد نموذجا يضرب به المثل في أعمال البر والاحسان (وثيقة رقم A.2.2.2.1 1877)، وقد وصفه الشيخ سعيد المغيري بقوله: " إنه كان أفضل المتقدمين والمتأخرين العرب...، وإن الأوقاف الطائلة التي أوقفها من أملاكه في سبيل البر والرحمة تدل على فضله، وتقدمه على غيره"(المغيري،2001م، ص362)، وقد تعددت مصارف الأوقاف في زنجبار، ومن أمثلتها:

- وقف بيت الرباط (الأول) في مكة المكرمة: فقد عرف في السابق باسم بيت الرباط الكبير بالقرب من الحرم المكي، وتقدر المسافة بينهما أكثر من 300 متر، ويقع في محلة جرول بمنطقة الباب المجاور للمسجد الحرام، وأسس المحسن الكبير السيد حمود بن أحمد بن سيف البوسعيدي هذا الوقف بقصد؛ إعانة أهل مذهبه من الإباضية القادمين من عُمان وزنجبار في موسم الحج، والعمرة (الريامي، 2010، ص 77)، فتذكر الروايات أن السيد حمود بن أحمد البوسعيدي السلطان رافق برغش بن سعيد بن سلطان زنجبار من زنجبار في 8 يناير 1872م؛ لأداء مناسك الحج(البوسعيدي،2009، ص16 - 17)، وبعد انتهائه من أداء شعائر الحج، تخلّف السيد حمود حيث أقام في مكة مدة ثلاثة أشهر اشترى خلالها "دار بيت الرباط الأول" في أبريل 1872م (الشيخ، 2021، https://www.atheer.om) من ماله الخاص، وكانت ملكيته في الأصل ترجع إلى الشيخ أبي العز الحباب، فاشتراه السيد حمود بن أحمد البوسعيدي من ورثته، وجعل الوكالة أو النظارة على هذا الوقف للشيخ حسن بن محمد شيخ جمل الليل.ذلك من خلال وصية له أرخت عام 1877م، وهي محفوظة في الأرشيف الزنجباري حاليا، كما أنه

أوقف أوقافًا أخرى خصصها للفقراء في كل من: مكة المكرمة، والمدينة المنورة. (صغيرون،2012، ص ص12 - 13)؛ (الريامي، 2010،ص 77)؛(السيفي، 2013، ص ص248 - 253، ص354)؛(المغيري،2001، ص 362)

- وقف بيت الرباط (الثاني) في مكة المكرمة : الذي عرف في السابق باسم ببيت الرباط الصغير ويقع بعيداً عن الحرم المكي حيث تقدر المسافة بينه وبين بيت الرباط الأول بـ 250 مترًا، وقد اشتراه السيد حمود البوسعيدي من الشيخ حسن بن محمد شيخ جمل الليل ناظر وقف بيت الرباط الأول، بثمن بلغ خمسة آلاف وثلاثمائة ريال فرنسي، قيد بهدها الشراء والوقف بتاريخ 26 إبريل 1872م وقيل في14 فبراير 1873م في سجلات المحكمة بمكة المكرمة، وقد أوقفه السيد حمود وجعل الشيخ حسن ناظرًا عليه، ثم من بعد في ذريته للأرشد فالأرشد، ثم من بعد ذريته للمسؤول عنهم أو من تفوضه المحكمة ممن تراه أهلًا لإدارته ونظارته، وحررت منه نسختان كلاهما بخط الكاتب محمد بن موسى العقيلي كاتب المحكمة، ووثقتا بتوقيع القاضي الشرعي الحنفي في مكة المكرمة وختمه، حفظت بعدها النسخة الأولى في سجل الصكوك بدفتر الحكومة تحت رقم (83 / 1289)، وحملت توقيع أكثر من عشرين شاهدا من أهل الحجاز، بينما حفظت النسخة الثانية لدى صاحب الوقف السيد حمود البوسعيدي، ووقع عليها عدد من علماء زنجبار وأعيانها، لاحقاً أضاف السيد حمود لهذا الوقف بعض الموارد في 16 فبراير 1873م، وجعل ريعه لعمارته، وعمارة بيت الرباط الأول، وتوفير مياه في صهاريج لأهل الرباط من الحجاج، كما أوقف كتابًا في الحج لأهل بيت الرباط للمطالعة، وحررت هذه الزيادات في وثيقة ملحقة بالوثيقتين السابقتين بقلم الكاتب علي بن عامر بن سيف المسكري الإبروي، وصححها السيد حمود بنفسه، وقد خصص السيد حمود بعض عوائد ممتلكاته في زنجبار لنزلاء بيت الرباط، وسائر فقراء المسلمين في مكة المكرمة (الشيخ، 2021، https://www.atheer.om)

- وقف الرقيق الذين عُتِقوا، وكان العبيد فئة ذات دور اقتصادي واجتماعي بارز في المجتمع الزنجباري آنذاك، لكنها نالت حظها من الحراك، فقد ظهرت هذه الطبقة متحولة متحررة من طبقة العبيد إلى الملاك الأحرار. (أبو ستة، 2014، ص19) .

وقد بلغ عدد الرقيق الذين عتقهم السيد حمود بن أحمد بن سيف البوسعيدي ألفًا ومائتين سواء من أرقائه أم ممن كان يشتريهم بحر ماله، وأوقف لهم عدداً من الأراضي، والمزارع، والدور؛ لإعاشتهم هم وأولادهم، ونسلهم، وأسرهم.(صغيرون،2012، ص ص12 - 13)؛ (الريامي، 2010، ص 78)؛ هذا النوع من الوقف تميزت به سلطنة زنجبار حين

سمحت للزنجباريين الفقراء والرقيق السابقين بامتلاك الأرضي والعيش عليها، فقد اشتهرت زنجبار بأن اقتصادها الزراعي آنذاك كان يعتمد على الملكيات الخاصة ذات الوضعية القانونية التوريثية؛ حيث قسمت الملكيات الزراعية إلى مزارع يملكها أفراد أو عائلات يتوارثونها فيما بينهم في إطار التشريع الإسلامي، ولمالكيها الحق المطلق في وقفها كلها أو بعضها وفقًا لنظام الوقف الإسلامي، سواء أكان الوقف لأفراد يستغلون المزرعة ومرافقها وفق شروط المُوقوف المعلنة المكتوبة، أم لجهات معنية، وقد ترتب على ذلك تقوية الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين كبار ملاك الأراضي أصحاب الوقف ورقيقهم، فكانت علاقتهم بمثابة علاقة أبوية بين ملاك الأراضي وأولئك الذين يعيشون على أراضيهم الأمر الذي اكتسب الأسرة مكانة اجتماعية من خلال الدعم الاجتماعي لهؤلاء العمال والسماح لهم بحصاد محاصيلهم، وتأمين الحماية لهم من خلال توفير مكان للعيش فيه.(Spafford, 2022, p5 - 6)؛ (أبو ستة،2014، ص15)

وأكدت وثائق الوقف في العهد البوسعيدي على حدوث تسارع في معدلات التنمية الاقتصادية في زنجبار خاصة النشاط الزراعي؛ نتيجة لتوافد أعداد كبيرة للعمل في هذا القطاع من مختلف الأعراق والجنسيات والثقافات والطوائف الدينية والمذهبية، مما أثر في. التكوين الديموغرافي، والاجتماعي والحضاري، واللغوي لزنجبار؛ وتكون هذا المزيج من السكان الأصليين وهم الساحليون الأفارقة، والعرب خاصة من عمان وحضرموت وغيرها، كما وفد الهنود والفرس والأوروبيون من فرنسيين إلى بريطانيين إلى ألمان وبرتغاليين وأمريكيين. (أبو ستة، 2014، ص12 - 13)

- وقف بيت الرباط في زنجبار في منطقة درجاني، وتأسس في عهد السلطان برغش بن سعيد من قبل السيد حمود البوسعيدي الذي أوقف عليه أموالًا، وأرضًا زراعية ينفق ريعها السنوي على الفقراء من المسلمين المقيمين خاصة من أتباع المذهب الإباضي، كما أوقف ريعه لصيانة الماء في زنجبار، وتوزيعه على منازل زنجبار. (البطراني،2010،ص ص147 - 148)؛ (محمد، 1998، ص74)؛ (السيفي،2013، ص ص255 - 256)

- أوقاف خاصة بفقراء المسلمين ومنها ما أوقفه السيد حمود من أموالٍ، وأراضٍ للفقراء من أقاربه ينتفعون بها فإن عدموا تنفق غلتها على فقراء المسلمين في زنجبار من أهل مذهبه بزنجبار لتكون بمنزلة صدقات جارية (البطراني،2010،ص ص147 - 148)، وكذلك فعل الشيخ سعيد المغيري حين جعل أوقاف مماثلة لإطعام الفقراء في شهر رمضان، وبمناسبة عيدي الفطر، والأضحى(الحارثي،2006، ص 36) (السيفي، 2020، ص115 - 116).

- وقف مئات الكتب التي حوت العديد من الكتب، والفتاوى المخطوطة، ومنها وقف السيد حمود بن أحمد بن سيف البوسعيدي(السيفي،2013، ص 254)، وكذلك الحال بالنسبة لعائلة المنذري لأولادهم، وأحفادهم، ومثاله كتاب في النحو والصرف بعنوان "تشهيل المتعلم" للشيخ محمد بن علي المنذري، وأربعة أجزاء من كتاب "منهج الطالبين" ألحقت بهذه المكتبة.(صغيرون،2012، ص14)، كذلك وقف السيد برغش المتمثل في كتاب حاشية الترتيب في الأحاديث النبوية للشيخ أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم المغربي الإباضي مع حاشية الشيخ الفقيه أبي عبدالله محمد بن عمر الإباضي لطلاب العلم، وقد كتب وصية وقف السيد برغش الشيخ يحيى بن خلفان بن أبي نبهان الخروصي عام 1887م. (الخروصي، 2015، ص347)

- المدارس الوقفية، ومنها ثلاثة مساجد في زنجبار تمثلت في عدد من مدارس تعليم القرآن أسسها السيد حمود بن أحمد بن سيف البوسعيدي، وحملت اسمه في كلٍّ من المدينة الحجرية، وفي بوبوبو، وفي ماليندي (الريامي،2010، 77)؛ (محمد، 1998، ص74)؛ (السيفي،2013، ص ص255 - 256)، ووقفه لتلك المساجد والعقارات تمثلت في منزلين يستخدمان بوصفهما مدرسة، ومقرًا لإقامة المعلم والطلاب، بالإضافة إلى تكفله بمصروفات منتظمة للطلاب لمساعدتهم على العيش(محمد، 1998، ص74)؛ (السيفي،2013، ص ص255 - 256)، ومنها كذلك مدارس دينية في الجزيرة الخضراء أهمها المدرسة السعيدية التي أسسها الشيخ سعيد المغيري بهدف خدمة الدين، والثقافة، والعلم بالتعاون مع أهالي الجزيرة، كما أنه أسس بماله الخاص المدرسة الإسلامية، وأوقف أموالًا كثيرة لأعمال الخير تصرف على التعليم.(الحارثي،2006، ص 36)

- أوقاف المساجد منها مسجد السيد حمود بن أحمد بن سيف البوسعيدي في زنجبار الذي تأسس في مالندي بزنجبار عام 1855م، وقد أوقف عليه ستة عقارات بالمدينة لصيانته، فكان يعد بمثابة مدرسة لتعليم الأمور الدينية، وكان أبرز من أساتذتها العلامة أبو اسحاق إبراهيم أطفيش الذي كان يلقى دروسه في المسجد الذي شهد تزاحم طلاب العلم على حلقته، وممن تخرج من ذلك المسجد الشيخ أحمد بن حمد الخليلي الذي يشغل وظيفة مفتي عام سلطنة عمان حالياً، وقد أوقف السيد حمود بن أحمد بن سيف البوسعيدي للمسجد وقفاً ينفق منه على طلبة العلم، والمعلمين، والمقيمين فيه (البطراني،2010،ص97)؛(صغيرون،2012، ص ص12 - 13)؛(الريامي، 2010، ص 78)، ولا بد لي من الإشارة هنا إلى ظاهرة وقفية مميزة في زنجبار تتمثل في مظاهر التكافل الاجتماعي والديني بين طوائف زنجبار، ومن ذلك قيام عدد من أفراد الأسرة البوسعيدية بإنشاء مساجد لأهل

السنة أوقفوا عليها الكثير من أملاكهم في المدينة لتدر عليها ريعًا ثابتًا، وأحيانًا كان الوقف يمثل حصة من مياه الري في عُمان يصرف ريعها السنوي على مسجد من المساجد الوقف الخاص بمسجد شالخاني بزنجبار الخاص بالإباضية في زنجبار، كما أوقف بعضهم نسخًا من القرآن الكريم، والكتب الدينية للاطلاع عليها في المساجد. (محمد، 1998، ص73)

- أوقاف لقبور العرب عرفت باسم "وقف السير علي بن سالم" الذي عين الشيخ محمد بن هلال البرواني ناظرًا عليها، وولى لاحقًا أمر الوقف كل من الشيخين سلطان بن مالك المسروري، ومحمد بن سعيد الشهيبى، فكل من أراد الدفن عليه أخذ رخصة الشيخين.(جريدة الفلق، العدد 518، 1938، ص6)

- أوقاف أخرى؛ مثل: معاصر من حديد لعصر قصب السكر تدار بقوة الماء من الفلج الذي أجراه السيد حمود البوسعيدي من عين موينانيا، وجعلها وقفًا للفقراء من أقاربه، ومن المسلمين عامة ينتفعون به (البطراني، 2010، ص ص147 - 148)، ومطاحن للدقيق تستخدم مياه الفلج الذي أجراه السيد حمود في عين موينانيا في عملها في قصره، وهذا النوع من الأوقاف تعرف باسم "أوقاف الأفلاج" التي يصرف ريعها على صيانة الأفلاج وسواقيها، وصرف مكافأة القائمين عليها، وهو نظام لا يزال يعمل به في الأوقاف العُمانية حتى يومنا هذا.(محمد، 1998، ص74)؛(السيفي،2013،ص ص255 - 256)

التحديات والمشكلات التي واجهت نظام الوقف في زنجبار:

عند الحديث عما عانته الأوقاف في زنجبار من مشكلات وتحديات نشير أن سيطرة الإدارة البريطانية على نظام الوقف في زنجبار هو أبرز المشكلات؛ لما ترتب عنه من هيمنه كاملة لممتلكات الوقف، ووثائقه، وما ترتب على ذلك من تبعات كثيرة

كما ظهرت مشكلات تتعلق بتوزيع الأوقاف كما هو الحال عام 1939م خصوصًا مشكلة إرث البنت، ونظرًا لكون ذريتها من عائلة أخرى، فإن حقها ينقطع، وتحرم من حقوقها ذرية بعد أخرى بدون ذنب تلك المسألة كتبت فيها عدة مقالات في جريدة الفلق الزنجبارية على مدى عدة أعداد.(جريدة الفلق، العدد 564،السنة 11، 1939، ص1)؛(جريدة الفلق، العدد 563،السنة 11، 1939، ص ص1 - 2)؛(جريدة الفلق، العدد 564،السنة 28 ،1939م، ص1)

بالإضافة إلى عدم كفاية التعليم والوعي ونقص الموارد البشرية المناسبة، وعدم انخراط ودعم ومشاركة مختلف الطوائف الإسلامية في مجال الوقف، مع الحاجة إلى وجود نظام لإدارة سجلات الوقف، والافتقار إلى المساءلة، وتأثير السياسات البريطانية التي وضعت كل ما يخص الوقف في قبضة الإدارة الاستعمارية.(THE WAQF AND TRUST COMMISSION in ZANZIBAR, 2007, http://www.wakf.go.tz/waqfpractice.php))

وقد ظلت حال الأوقاف في زنجبار كما هو حتى قيام انقلاب 1964م، حينها تحولت ملفات الأوقاف من لجنة الأوقاف إلى أرشيف الحكومة في الجزيرة، واستولت حكومة الانقلاب على تلك الأوقاف.(محمد،1998، ص ص71 - 72)

الخاتمة :

إن مؤسسة الوقف في زنجبار منذ قيام سلطنة زنجبار مثلت مؤسسة إسلامية ذات تاريخ مبكر مرتبط بانتشار الإسلام في منطقة شرق أفريقية، وإنشاء المساجد، وتخصيص أوقاف لها منذ فترة تاريخية مبكرة، وإن مؤسسة الوقف في زنجبار تأسست منذ قيام "سلطنة زنجبار" في عهد السلطان سعيد بن سلطان البوسعيدي، ومرت بأطوار تاريخية مختلفة، وتغيرات كثيرة منها ما ارتبط بقيام لجنة الوقف، وإصدار قوانين الوقف بموجب مراسيم سلطانية متتابعة، وما صاحب ذلك من تأثيرات

لكن وقوع سلطنة زنجبار تحت الحماية البريطانية أثر سلبا في مؤسسة الوقف وهيئته، وجعل الهيمنة الكاملة في يد الحاكم البريطاني، مع دور بسيط لعلماء المسلمين آنذاك، فلم يدعى دورهم تقديم المشورة والنصح متى طلب منهم ذلك، وظل الأمر كذلك حتى الانقلاب الدامي في عام 1964م حينما تمت الإطاحة بحكم السلطان جمشيد بن عبد الله البوسعيدي، واستيلاء الحكومة الجديدة على كل ما يخص الوقف من ممتلكات ووثائق

وبذلك نستطيع القول إن الوقف يمثل رؤية حضارية هامة لمستقبل الأمة والمجتمع؛ فهو يمثل بشكل فاعل المساهمة في تلبية احتياجات مختلف شرائح وطوائف المجتمع الزنجباري خلال تلك الفترة؛ مما جعل للوقف دور تنموي يتمثل في تحقيق اكتفاء ذاتي للمجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، كما أن الوقف رسخ فكرة التكافل الاجتماعي في المجتمع عبر العصور

أبرز النتائج التي المستخلصة تتمثل في النقاط الآتية:

- حرص السيد سعيد بن سلطان على الاهتمام بالوقف منذ تأسيس "سلطنة زنجبار" وانتقاله للجزيرة عام 1932م، من خلال تأسيس لجنة الوقف لتكون الجهة الرسمية المشرفة على إدارة الوقف، والوصايا، والميراث، وجميع ممتلكات الوقف في زنجبار وملحقاتها.

- مرت مؤسسة الوقف في زنجبار بمراحل تاريخية مهمة أثرت على جوانب الوقف المختلفة، فتارة نجد الوقف في أوج أدواره المجتمعية، وتارة يتعرض لانتكاس نتيجة السيطرة الاستعمارية البريطانية والهيمنة الكاملة على سلطنة زنجبار.

- اتخذ الوقف في زنجبار مسارات متعددة منها اجتماعي واقتصادي وثقافي ودِيني، وساهمت مؤسسة الوقف بشكل فاعل في إيجاد تكافل اجتماعي بين مختلف شرائح، وطوائف المجتمع الزنجباري.

- عكست الوثائق الوقفية أبعاد الحراك الاقتصادي في المجتمع الذي اتسم بالاعتدال والتسامح المذهبي والعرقي والعقدي في مجتمع متعدد الطوائف والأعراق والملل؛ حيث توزعت الثروات بين أعراق متباينة، وأديرت الثروات من قبل مؤتمنين عليها من المسلمين وغيرهم، وورث جزء كبير من هذه الثروات للطبقات الدنيا من العبيد والرقيق والخدم، مما أوجد انسجاما واضحا وتعايشا سلميا.

- تعرضت مؤسسة الوقف في زنجبار لمشكلات عديدة خاصة في فترة السيطرة الاستعمارية البريطانية على سلطنة زنجبار، وقيامها بإدارة مؤسسة الوقف من قبل مدير بريطاني لا يملك المعرفة والدراية الكافية بما يخص الأوقاف الإسلامية.

- هناك ارتباط بين مؤسسة الوقف في زنجبار، وأوقاف في دول ومدن إسلامية أخرى كما هو الحال في مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وفي مدن عُمان، ووجود أوقاف مشتركة في هذه الأماكن.

- أغلب وثائق الوقف الخاص بسلطنة زنجبار عبر تاريخها تتوفر للباحثين في الأرشيف الزنجباري في جمهورية تنزانيا المتحدة، وكذلك في هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية في سلطنة عُمان، بالإضافة إلى ما يتوافر عند سكان البلدين، وهي ثروة معرفية هامة للباحثين في هذا المجال.

- أهمية اتجاه الباحثين والمؤرخين للكتابة في مجال الوقف؛ فهو مجال خصب لما

يمثلـه مـن ثـروة دينيـة فكريـة اجتماعيـة واقتصاديـة وثقافيـة وعلميـة، كمـا الحـال فـي الوقـف الخـاص بسـلطنة زنجبـار الـذي يرتبـط اليـوم بشـكل أساسـي بالعلاقـات العربيـة الأفريقيـة فـي فتـرات تاريخيـة مـا زالـت معالمـه ماثلـة للعيـان.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

البطـراني، جمعـة بـن خلفـان بـن صالح (2010). أثـر العمانيين في نشر الثقافـة الإسلاميـة في شرقي أفريقيا خلال عصر دولة البوسـعيد *17441964م* [رسـالة ماجسـتير منشـورة، جامعة القاهرة].

البوسـعيدي، حمـود بـن أحمـد (2009). رحلـة السـيد حمود بن أحمـد بن سـيف البوسـعيدي *1872م* (تحقيق تيسير خلـف، ط4). التكويـن للتأليـف والترجمة والنشر.

جريدة الفلق (18،1939 ديسمبر). إعلان. العدد 518. الجمعية العربية.

جريـدة الفلـق (28،1939 أكتوبـر). الأوقـاف (مـن أحـق بالوقـف الفقير أم الـغني؟ ووجـوب الاسـتثمار في الأوقاف). العـدد (564). السـنة 11. الجمعيـة العربية.

جريدة الفلق (28،1939 أكتوبر). الأوقاف 2. العدد (564). السنة 11. الجمعية العربية.

جريدة الفلق (4،1939نوفمبر). الأوقاف 3. العدد (564). السنة 11. الجمعية العربية.

جريـدة الفلـق (1939، 21أكتوبـر). مشكلـة الأوقـاف وضرورة الحـزم في حلها 1. العدد (563) . السـنة 11. الجمعية العربية.

الحـارثي، عبدالله بـن ناصر بن سـليمان (2006). دور آل بوسـعيد في تنشـيط الحركة الثقافية في عمـان وشرق أفريقيا. وزارة التراث والثقافة.

الحداد، حامد بن أحمد مشهور (2007). دراسات عن العرب والإسلام في شرق أفريقيا. دار المنهاج.

الخـروصي، خالـد بـن عبدالله (2015). جهـود العلمـاء في حفـظ المخطـوط العمـاني في القـرن الثالـث عشر الهجـري (الشـيخ يحـي بـن خلفـان الخـروصي نموذجـا). (محـرر محمـد بـن حمـد الشـعيلي) التاريـخ العمـاني قـراءات وتحليلات(ص347). دار الفرقـد.

الريامي، ناصر بن عبدالله (2010). زنجبار شخصيات وأحداث *18281972م* . مكتبة بيروت.

أبـو سـتة، إيهـاب محمـد (2014، ديسـمبر). الطابـع الحضـاري للمجتمـع الزنجبـاري كمـا تصـوره لغـة المحاكـم الشرعيـة دراسـة في وثائـق الوقـف والوصايـا *18821912م* . جامعـة عين شـمس.

السـيفي، محمـد بـن عبدالله بـن سـعيد (2013). حكايـات وروايـات الإباضيـة في زنجبـار ومـا جاورهـا مـن دول شرق أفريقيـا (ج7). المؤسسـة العالميـة للتجليـد.

السـيفي، مـنير بـن محمـد (2020، يونيـو). نسـخة وقف السـيد حمود بن أحمـد البوسـعيدي. مجلة الذاكـرة، مكتبة ذاكرة.

الشـيخ، ريمـا (2021، 3 مايـو). قصـة السـيد حمـود البوسـعيدي مع "بيـت الربـاط " في مكة المكرمـة. صحيفة أثير الإلكترونيـة. *om.atheer.www//:https*

صـغيرون، إبراهيـم الزيـن (2012، ديسـمبر 1113). أهميـة أرشـيف زنجبـار كمصـدر للدراسـات التاريخيـة عن الدور

العماني في الشرق الأفريقي. المؤتمر الدولي الدور العماني في الشرق الأفريقي. جامعة السلطان قابوس.

محمد، حسن محمد عبد الله (1998). الحركة المعمارية في زنجبار دراسة أثرية تاريخية للفترة من *18321888*م [رسالة ماجستير منشورة، جامعة القاهرة].

مسعود، محمد (2020). الوثائق العربية لأوقاف النساء بزنجبار إبان الحكم العُماني في الفترة 24يونيه 1881 6يونيه 1957م دراسة تحليلية أرشيفية دبلوماتية. حولية كلية الآداب. (عدد خاص)، مركز جامعة بني سويف للطباعة والنشر. https://doi.org/10.21608/jbsu.2020.167475

المغيري، سعيد بن علي (2001). جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار (تحقيق محمد علي الصليبي). الفردوس للطباعة.

هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية (2014). العلاقات التاريخية بين سلطنة عمان وشرق أفريقيا في العهد البوسعيدي *18821938*م نظام الوقف والوصايا بزنجبار أنموذجا (تحقيق العروسي الميزوري و فرحات الدريسي و فرحات الجعبيري و نبيل خلدون). هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية.

وثيقة رقم A.2.2.2.1 (1877).عبارة عن وصية السيد حمود بن أحمد البوسعيدي في الأوقاف التي أوقفها في وجوه البر والإحسان بزنجبار، هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية.

وثيقة رقم A.2.2.9.1 (1941).عبارة عن وصية لهدية بنت حميد الرواحية بزنجبار، هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية.

وثيقة رقم A.2.2.9.1 (1943).عبارة عن وصية لزينة بنت أبي بكر العمارية بزنجبار، هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية.

وثيقة رقم A.2.2.9.1 (1943).عبارة عن وصية لمزوزي بنت خميس السواحلية بزنجبار، هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية.

وثيقة رقم A.2.2.9.1 (1943).عبارة عن وصية حليمة بنت خميس المهياوية بزنجبار، هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية.

وثيقة رقم A.2.2.9.1 (1943).عبارة عن وصية سليمة بنت مبروك المنياسية بزنجبار، هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية.

وثيقة رقم A.2.2.9.1 (1952).عبارة عن وصية لفاطمة بنت عامر الرواحية بزنجبار، هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية (2011). معجم المصطلحات الإباضية (ط2). مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية (سلطنة عمان).المكتبة الالكترونية. مكتبة زنجبار. المخطوطات. *https://elibrary.mara.gov.om/*

ثانياً: المراجع الأجنبية

Hashim, A. (2010). Administration of Waqf Institutions in the Kenyan Coast: Problems and Prospects. *Refereed Biannual Journal Specialized in Waqf & Charitable Activities*, *18*(10). *https://profiles.uonbi.ac.ke/*.

Lienhardt, P. (1996). Family waqf in Zanzibar. *Journal of the Anthropological Society of Oxford*, *27*, https://

www.anthro.ox.ac.uk/sites/default/files/anthro/documents/media/jaso27_2_1996_95_106.pdf.

Relations in Zanzibar Through Wakf Reform, University of Mississippi, https://egrove.olemiss.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2903&context=hon_thesis.

Salim, I. M., Mohammad, M. O., & Saiti, B. (2017). Role of the Waqf and Trust Commission (WTC) in Zanzibar blems and Prospects. *ProArticle in Journal of Islamic Economics Banking and Finance*. https://doi.org/10.12816/0051157

Spafford, I. (2022). From Patrons to Landlor o Landlords: The T ds: The Transformation of Class ansformation of Class

The waqf and trust commission in Zanzibar (2007). Practices and administration in Zanzibar. The waqf and trust commission. *http://www.wakf.go.tz.*

Ziddy, I. H. (2015). Review of the Waqf and trust commission (WTC) in Zanzibar. *Inquiry Sarajevo Journal of Social Sciences is currently Indexed*, *1*. *http://inquiry.ius.edu.ba.* https://doi.org/10.21533/isjss.v1i0.4

Romanized Arabic References: **الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:**

albaṭrāniyyu jumu'atu bnu khalifan bni ṣāliḥin (2010). a'atharu al'umāniyyīna fī nashri al-thaqāfati al'islāmiyyati fī sharqiyyi a'afrīqyā khilāla 'aṣri dawlati albawsa'īdi 17441964m]risālatu miājastyr manshūratun jāmi'atu alqāhirati

albū'as'īdiyyu ḥumūdi bni a'aḥmada (2009). riḥlatu al-sayyidi ḥumūdi bni a'aḥmada bni sayfin albawsa'īdiyyi 1872m) taḥqīqu taysīri khalafin ṭ al-takwīnu lil-ta'alīfi wa-l-tarjamatu wa-l-nashri

jarīdatu alfalaqi (1939،18 dīsimbira 'i'lānu al'adadu 518. aljam'iyyatu al'arabiyyatu

jarīdatu alfalaqi (1939،28 uktūbara al'a'awqāfu) man a'aḥaqqu bi-l-waqfi alfaqīri a'am alghaniyyu wawujūbu aliāstithmāri fī al'a'awqāfi al'adadu (564). al-sanatu 11. aljam'iyyatu al'arabiyyatu

jarīdatu alfalaqi (1939،28 uktūbara al'a'awqāfu 2. al'adadu (564). al-sanatu 11. aljam'iyyatu al'arabiyyatu

jarīdatu alfalaqi1939،4) wfmbr .(al'a'awqāfi 3. al'adadu (564). al-sanatu 11. aljam'iyyatu al'arabiyyatu

jarīdatu alfalaqi21 ،1939) a'aktawbur .(mushkilatu al'a'awqāfi waḍarūrati alḥazmi fī ḥillihā 1. al'adadu (563) . al-sanatu 11. aljam'iyyatu al'arabiyyatu

alḥārithiyyu 'bdāllh bnu nāṣiri bni sulaymāna (2006). dawru āli bū'as'īdin fī tanshīṭi alḥarakati al-thaqāfiyyati fī 'umān washarqi afrīqyā wizāratu al-turāthi wa-l-thaqāfati

alḥaddādu ḥāmidi bnu a'aḥmada mashhūrun (2007). dirāsātun 'ani al'arabi wa-l-'islāmi fī sharqi

a'afrīqyā dāru al-minhāji

alkharūṣiyyu khālidu bnu 'bdālilh (2015). juhūdu al'ulamā'i fī ḥifẓi almakhṭūṭi al'umāniyyi fī alqarni al-thālitha 'ashara alhijriyyi) al-shaykhu yaḥya bni khulafan alkharūṣiyyu namūdhajan)muḥarraru muḥammadi bni ḥamadin al-shu'ayliyyi al-tārīkhu al'aminnuy qirā'ātun wataḥlīlāṭs dāru alfarqadi

al-rīāmiyyu nāṣiru bnu 'bdālilh (2010). znjbār shakhṣiyyātin wa'a'aḥdāthun 18281972m. maktabatu bayrūta

a'abū sittata īhābi muḥammad (2014 ،dysmbr al-ṭāba'u alḥaḍāriyyu lil-mujtama'i al-zanjbāriyyi kamā tuṣawwiruhu lughatu almaḥākimi al-shar'iyyatu dirāsatun fī wathā'iqi alwaqfi wa-l-waṣāyā 18821912m .jāmi'atu 'ayni shamsin

al-sayfiyyu muḥammadu bnu 'bdālilh bni sa'īdin (2013). ḥikāyātun wariwāyātu al'ibāḍiyyati fī znjbār wamā jāwarahā min dū'ali sharqi afrīqyā) j7 .(almu'uassasatu al'ālamiyyatu lil-tajlīdi

al-sayfiyyu munīri bnu muḥammadin (2020 ،yūnyū nuskhatu waqfi al-sayyidi ḥumūdi bni a'aḥmada albawsa'īdiyyi mijallatu al-dhākirati maktabatun dhākiratun

al-shykh rymā (2021 3 ،māyū qiṣṣatu al-sayyidi ḥumūdi al-bws'īdiyyi ma'a" bayti al-ribāṭi " fī makkata almukarramati ṣaḥīfatu athyr al-'iliktirūniyyatu https://www.atheer.om

ṣaghīrūn ibrāhīma al-zayni (2012 ،dysmbr 1113). a'ahammiyyatu irshayfi znjbār kamaṣdarin lil-dirāsāti al-tārīkhiyyati 'ani al-dawri al'umāniyyi fī al-sharqi al'a'afrīqiyyi almu'utamaru al-dawliyyu al-dawru al'umāniyyu fī al-sharqi al'a'afrīqiyyi jāmi'atu al-sulṭāni qābūsa

muḥammadun ḥasin muḥammadi 'abdi Allāh (1998). alḥarakatu almi'māriyyatu fī zinjibāar dirāsatun a'athariyyatun tārīkhiyyatin lil-futrati min 18321888m] risālatu miājastyr manshūratun jāmi'atu alqāhirati

mas'ūdin muḥammadin (2020). alwathā'iqu al'arabiyyatu li'awqāfi al-nisā'i bizanjbār 'ibbāna alḥukmi al'umāniyyi fī alfatrati 24 yūnyh6 1881 yūnyh1957 m dirāsatun taḥlīliyyatun arashyifyyatun dubullawmātiyyatun ḥawliyyatun kulliyyatu al{dābi') adadun khāṣṣun markazu jāmi'ati bny sīf lil-ṭibā'ati wa-l-nashri https://doi.org/10.21608/jbsu.2020.167475

almughīriyyi sa'īdu bnu 'aliyyin (2001). juhaynatu al'a'akhbāri fī tārīkhi zanujbār) taḥqīqi muḥammadi 'aliyyin al-ṣalībiyyi alfirdawsa lil-ṭibā'ati

hay'iatu alwathā'iqi wa-l-maḥfūẓāti alwaṭaniyyati (2014). al'alāqātu al-tārīkhiyyatu bayna salṭanati 'umān washarqi a'afrīqyā fī al'ahdi albūsa'īdiyyi 18821938m niẓāmu alwaqfi wa-l-waṣāyā bizanjabāri unmūdhajan) taḥqīqi al'arūsiyyi almīzūriyyi wa farḥāti alduraysiyyi wa farḥāti alja'bayriyyi wa nabīli khaldūna hay'iatu alwathā'iqi wa-l-maḥfūẓāti alwaṭaniyyati

wathīqatun raqmu A.2.2.2.1.(1877) 'ibāratun' an waṣiyyati al-sayyidi ḥumūdi bni a'aḥmada

albawsa'īdiyyi fī al'a'awqāfi allatī a'awqafahā fī wujūhi albirri wa-l-'iḥsāni bizanajbiāra hay'iati alwathā'iqi wa-l-maḥfūẓāti alwaṭaniyyati

wathīqatun raqmu.(1941) 'ibāratun' an waṣiyyatin lihadiyyata binti ḥumaydin al-rawāḥiyyati bizanajbiāra hay'iati alwathā'iqi wa-l-maḥfūẓāti alwaṭaniyyati

wathīqatun raqmu.(1943) 'ibāratun' an waṣiyyatin lizīnata binti a'abī bakrin al'imāriyyati bizanajbiāra hay'iati alwathā'iqi wa-l-maḥfūẓāti alwaṭaniyyati

wathīqatun raqmu.(1943) 'ibāratun' an waṣiyyatin limuzawazzī binti khamīsin al-sawāḥiliyyati bizanajbiāra hay'iati alwathā'iqi wa-l-maḥfūẓāti alwaṭaniyyati

wathīqatun raqmu.(1943) 'ibāratun' an waṣiyyati ḥalīmata binti khamīsin almuhayāwiyyati bizanajbiāra hay'iati alwathā'iqi wa-l-maḥfūẓāti alwaṭaniyyati

wathīqatun raqmu.(1943) 'ibāratun' an waṣiyyati salīmata binti mabirwk almanyāsiyyati bizanajbiāra hay'iati alwathā'iqi wa-l-maḥfūẓāti alwaṭaniyyati

wathīqatun raqmu A.2.2.9.1.(1952) ibāratun' an waṣiyyatin lifāṭimata binti 'āmirin al-rawāḥiyyati bizanajbiāra hay'iati alwathā'iqi wa-l-maḥfūẓāti alwaṭaniyyati

wizāratu al'a'awqāfi wa-l-shu'ūni al-dīniyyati (2011). mu'jami almuṣṭalaḥāti al'ibāḍiyyati) t2.(mu'uassasatu 'umāna lil-ṣaḥāfati wa-l-nashri wa-l-'i'lāni

wazāratu al'a'awqāfi wa-l-shu'ūni al-dynya) salṭanatu' umānālmaktabatu alāallikkaturwnya maktabatu znjbār almakhṭūṭātu https://elibrary.mara.gov.om/

Waqf (Endowement) System Under the Sultanate of Zanzibar: Zanzibar as a Model

Hoda Abdul Rajman Al-Zadjali(1)

Abstract:

The establishment of the "Sultanate of Zanzibar" in East Africa from the reign of Sayyid Said bin Sultan (1804 - 1856) until its fall during the reign of Sultan Jamshid bin Abdullah in 1964 was an important turning point in the history of the region. As a result, many changes occurred in the religious, intellectual, political, social, economic, cultural and scientific aspects. Among them was the introduction of new systems in the East African region, especially the field of waqf management under the Sultanate of Zanzibar. Consequently, these systems contributed positively to bringing about significant changes in the social, religious and economic fields between the various religious communities and the various segments of Zanzibari society at that time, bearing in mind that more than 95% of the population of Zanzibar have been Muslim since the 19th century AD. From then on, waqf properties represented the utmost importance for the social and economic development of the East African region in general and Zanzibar in particular. However, the fall of the Sultanate of Zanzibar under the dominance of the British protection affected the Waqf system negatively, which led to problems that worsened significantly until the end of the Sultanate of Zanzibar in 1964.

Keywords: Waqf, Sultanate of Zanzibar, East Africa, Waqf community.

(1) researcher in the modern and contemporary history of the Arabian Gulf (Suhar - Oman)
hadaalzdjali@gmail.com